Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

اثر تبني المسؤولية الاجتماعية في تحسين الأداء المالي للمصرف
دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الكندية

The impact of adopting social responsibility in improving the financial performance of the bank: An applied study of a sample of Canadian banks

م.د حوراء زكي حميد كاظم | أ.م.د زينب مكي محمد | أ.م.د. كمال كاظم جواد

Hawraa Zaki Hameed Kazem | Zainab makki mahmood | Kamal K. Jawad

hawraa.zaki@alsafwa.edu.iq
kamal.k@uokerbala.edu.iq
Zaineb.m@uokerbala.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد _ جامعة كربلاء

College of Administration and Economics – University of Karbala

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى بيان كيفية قيام المسؤولية الاجتماعية ودورها في الأداء المالي للمصرف من خلال اعتماد مؤشرات الأداء المالي في بعض المصارف الكندية والخروج بنتائج وتوصيات تساعد إدارة المصارف العراقية على ادراك طبيعة العلاقة بين مكونات المسؤولية الاجتماعية و الأداء المالي في المصارف الكندية عينة البحث.

وتمثل مجتمع هذه البحث بالمصارف الكندية المدرجة في البورصة فيما تمثلت عينة البحث بأربعة مصارف كندية وتم اختيار المصارف الكندية دون غيرها من مصارف الدول الأجنبية الأخرى بكونها تمثل واحدة من اكثر الدول الأجنبية اهتماما بخدمة المجتمع المحلي والخارجي والسبب الرئيسي للاختيار بسبب توفر البيانات الرقمية للمسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية بصورة صريحة بالتالي فهي توفر البيئة الملائمة لقياس المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها في اداء المصرف المالي وبحث العلاقة بينهما .

وقد تم صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي:-

(H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المسؤولية الاجتماعية والاداء المالي للمصرف.

(H0) لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية في الأداء المالي للمصرف .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

وقد اجري البحث من خلال اختيار عينه من المنظمات المصرفية الكندية بأربعة مصارف كندية تمثل القطاع الأجنبي وهي (TD Bank Group, Royal Bank, BMO Financial Group, Scotia bank) .

اما مدة البحث فكانت خمس عشرة عام للمدة (2005-2019) حسب ما توفر من تقارير سنوية للمصارف عينة البحث.

ولقد استخدمت لتحليل علاقات الارتباط معامل الارتباط (Pearson) ومن خلال البرنامج الاحصائي (SPSS V.23)، ولتحليل تأثير المتغير الوسيط تم استخدام البرنامج الاحصائي (JASP 0.15) .

وبذلك فقد توصلت البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات النظرية والميدانية، وبالاعتماد على الاستنتاجات التي توصلت إليها البحث، فقد تم تقديم مجموعة من التوصيات المنسجمة مع هذه الاستنتاجات.

وإن أبرز تلك الاستنتاجات كانت :-

1- يتبين من خلال التحليل الوصفي لعلاقة المسؤولية الاجتماعية بالاداء المالي وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة احصائيا بين المسؤولية الاجتماعية وكل من نسبة المديونية ومضاعف حق الملكية اما علاقات الارتباط بين المسؤولية الاجتماعية والاحتياطي القانوني و ROA وROE والقوة الايرادية فقد كانت إيجابية ولكنها غير معنوية اما العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والرصيد النقدي والنقد الى الموجودات فقد كانت علاقة سلبية وغير معنوية .

2- اما ابرز التوصيات كانت :-

1- قيام ادارة المصارف باشراك العاملين بدورات تدريبيه لتطوير مهاراتهم في مجال تطوير المسؤولية الاجتماعية الداخلية ودعم المجتمع خاصة من هم في تماس مباشر مع الزبائن سواءً أكانوا مدراء أقسام أو موظفين فيها، من اجل اطلاع على كل هو جديد عالمياً في مجال الخدمات فضلا عن ادخال تحسينات وتعديلات على الخدمة المقدمة بما يماثل التطورات في خدمات المصارف المنافسة وتلائم حاجات ورغبات الزبائن المتجددة باستمرار.

2- ضرورة قيام المصارف العراقية بتعزيز عملها في خدمة المجتمع من خلال انفاقها على المسؤولية الاجتماعية وتنويع الأنشطة الاجتماعية أيضا مما يتسنى لها الحصول على سمعة افضل وأداء مالي جيد.

Abstract

This study aims to show how the social responsibility and its role in the financial performance of the bank through the adoption of indicators of financial performance in some Canadian banks and to come up with results and recommendations that help the management of Iraqi banks to realize the nature of the relationship between the components of social responsibility and financial performance in Canadian banks, the study sample.

The population of this study was represented by the Canadian banks listed on the stock exchange, while the study sample was represented by four Canadian banks. Canadian banks

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

were selected without other banks of other foreign countries as they represent one of the foreign countries most interested in serving the local and external community and the main reason for choosing is because of the availability of digital data for social responsibility in the lists Thus, it provides the appropriate environment to measure social responsibility and its impact on the performance of the financial bank and to study the relationship between them.

The study hypotheses were formulated as follows:-

(H0) There is no significant correlation between social responsibility and the financial performance of the bank.

(H0) There is no statistically significant effect of social responsibility on the financial performance of the bank.

The study was conducted by selecting a sample of Canadian banking organizations with four Canadian banks representing the foreign sector, namely (TD Bank Group, Royal Bank, BMO Financial Group, Scotia bank).

As for the duration of the study, it was fifteen years for the period (2005-2019), according to the annual reports available for the sample banks.

The correlation coefficient (Pearson) was used to analyze the correlations through the statistical program (SPSS V.23), and to analyze the effect of the mediating variable, the statistical program (JASP 0.15) was used.

Thus, the study reached a set of theoretical and field conclusions, and based on the conclusions reached by the study, a set of recommendations consistent with these conclusions were presented.

The most prominent of these conclusions were:

1- Through the descriptive analysis of the relationship of social responsibility with financial performance, it appears that there is a positive and statistically significant correlation between social responsibility and each of the debt ratio and the property right multiplier. Social responsibility, cash balance and cash to assets, it was a negative and non-moral relationship.

The most important recommendations were:

1- The bank management should involve employees in training courses to develop their skills in the field of developing internal social responsibility and community support, especially those who are in direct contact with customers, whether they are department managers or employees in them, in order to be informed of all that is new in the world in the field of services as well as the introduction of improvements And amendments to the

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

service provided, in a manner similar to developments in the services of competing banks and to suit the constantly renewed needs and desires of customers.

2- The necessity for Iraqi banks to enhance their work in the service of society through spending on social responsibility and diversifying social activities as well, which would enable them to obtain a better reputation and good financial performance.

المقدمة

انطلاقا من شعور إدارة المصرف بالمسؤولية اتجاه المجتمع المحلي والعالمي اخذت المصارف في كل دول العالم العربي والاجنبي ومنها المصارف الكندية على عاتقها المساهمة في تنميته وتطويره وكذلك تعزيز الثقافة المجتمعية لدى الموظفين لخدمة المجتمع وتكوين صورة ذهنية جيدة عن المصرف لدى كافة أفراده تجاه المصرف بأنه جزء مهم من المجتمع ومكون رئيسي من مكونات القطاع المصرفي فيه لذا تقوم البنوك بعدد من الأنشطة والانجازات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية تقصد من خلالها خدمة المجتمع المحلي والعالمي ودعمه ورعايته والمشاركة بعدد من الفعاليات والانشطة الاقتصادية، والاجتماعية، والخيرية بهدف خدمة المجتمع أولا وبناء سمعة جيدة عن المصرف وادارته وبالتالي تحقيق اداء مالي وربحية للمصرف نتيجة لجذب اكبر عدد ممكن من الزبائن.

المحور الاول

منهجية البحث

أولا:- مشكلة البحث

في دراستنا هذه نتحقق في ما إذا كانت المصارف الأجنبية المبحوثه متمثلة بعينه من المصارف الكندية بشكل عام تتخذ خطوات جوهرية لتصبح مسؤولة اجتماعياً من خلال أنشطتها الاجتماعية ومدى تأثير هذه الأنشطة على ما تحصل عليه من مكافآت مقابل أفعالها من خلال ما تحصده من الأداء المالي الذي تحققه **وبناءً على ذلك فإنّ مشكلة البحث تتركز ب" هل هناك تأثير لاستخدام المسؤولية الاجتماعية من قبل المصارف على اداءه المالي "** فضلا عن امكانية إثارة التساؤلات الفرعية الاتية: -

1- هل تتبنى المصارف عينة البحث المسؤولية الاجتماعية ؟

2- هل تمتلك المصارف التجارية المبحوثة تصوراً واضحا عن تأثير المسؤولية الاجتماعية في الأداء المالي لها ؟

3- هل تعاني المصارف عينة البحث من مشاكل في الأداء المالي ؟

ثانيا:- اهداف البحث

1-العمل على ابراز دور المسؤولية الاجتماعية في مجتمع البحث وذلك بتقوية العلاقة بين المصرف والمجتمع من خلال المساهمة في تطويره ودعمة والاهتمام به.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

2- تحليل طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية من جانب و تحسين أداء المصارف المالي عبر مؤشرات الأداء المالي لها من جانب اخر.

3- اختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي .

ثالثا:- أهمية البحث

1. تسهم هذه البحث في تحديد تأثير المسؤولية الاجتماعية في بناء وتحسين الأداء المالي للمصرف والتي تحتاج لمثل هذه الدراسات.
2. تعريف المصارف المبحوثة بالدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في الأداء المالي لتحفيز الزبون في التعامل مع المصرف واقتناء خدماته.

رابعا:- فرضيات البحث

(H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المسؤولية الاجتماعية والاداء المالي للمصرف.

(H0) لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية في الأداء المالي للمصرف .

خامسا:- مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في المصارف الأجنبية المدرجة في سوق الأوراق المالية بواقع اربعه مصارف كندية هي (TD Bank Group, Royal Bank, BMO Financial Group, Scotia bank) وتم اختيار المصارف الكندية من بين مصارف الدول الأجنبية نظرا لاهتمامها بصورة كبيرة بالمسؤولية الاجتماعية وكذلك نظرا لتوفر البيانات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية بشكل واضح وبالتالي فهي تمثل بيئة ملائمة لقياس المسؤولية الاجتماعية ومعرفة تأثيرها على اداء المصارف المالي اما فيما يتعلق بمدة البحث فتم الاعتماد على فتره خمسة عشر سنة للمدة (2005-2019) حسب ما توفره من تقارير سنوية للمصارف عينة البحث اذ ان طول مدة البحث .

سادسا:- متغيرات البحث

استندت البحث في التحليل المالي لقياس المتغير المستقل المتمثل ب(المسؤولية الاجتماعية) على مؤشر مالي وهو:-

مؤشر اجمالي المسؤولية الاجتماعية = $\frac{\text{اجمالي التبرعات والاعانات}}{\text{الايرادات}}$

اما فيما يتعلق بالمتغير التابع المتمثل ب(الأداء المالي) فتم قياسه بثلاث مؤشرات للسيولة وثلاث مؤشرات للربحية ومؤشرين للمديونية وكما ياتي:-

1- مؤشرات السيولة :-

$$\textbf{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\textbf{النقد في الصندوق + النقد لدى المصرف المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى}}{\textbf{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

أ-

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ب- نسبة الاحتياطي القانوني = $\frac{\text{ارصدة لدى المصرف المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$

ت- نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات = ($\frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي الموجودات}}$) × 100%

2- مؤشرات الربحية:-

أ- العائد على الموجودات (ROA) = صافي الدخل / اجمالي الموجودات

ب- معدل العائد على حق الملكية (ROE) = صافي الدخل / حق الملكية

ت- نسبة القوة الايرادية (BEP) = الربح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الموجودات

3- مؤشر الملائة المالية او الرافعه المالية

أ- نسبة المديونية = إجمالي الديون ÷ إجمالي الموجودات

ب- مضاعف حق الملكية = اجمالي الموجودات / حق الملكية

سابعا:- الوسائل الإحصائية المستخدمة

استخدمت الباحثة لتحليل علاقات الارتباط معامل الارتباط (Pearson) ومن خلال البرنامج الاحصائي (SPSS) V.23، ولتحليل تأثير المتغير الوسيط تم استخدام البرنامج الاحصائي (JASP 0.15) .

المحور الثاني

الاطار النظري للبحث

أولا:- المسؤولية الاجتماعية

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمصرف

شهد العقد الماضي نمو الأنشطة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للمصارف (CSR) حيث ان مواءمة عمليات المصارف مع القيم الاجتماعية هي صناعة متطورة جيدًا لذا تعرف المسؤولية الاجتماعية على انها برنامج يقرر فيه المصرف طواعية المساهمة في مجتمع أفضل وبيئة أنظف من خلال تشجيع المساهمات الإيجابية التي يمكن أن تقدمها المصارف في الاقتصاد والتقدم البيئي والاجتماعي وتقليل الصعوبات التي قد تؤدي إليها عملياتها المختلفة (Heal,2004:12)، في حين يرى اخر بانها جميع الإجراءات التي تتخذها الإدارة المصرفية فيما يتعلق بموظفيها ومجتمعاتها والبيئة والتي تتجاوز ما هو مطلوب قانونيًا من المصرف(Barnea& Rubin,2010:73) ، اما (Turker,2009:67) يرى بانها الأنشطة التي تطلبها الهيئات الحاكمة لأسباب اجتماعية وبيئية والتي يتم تمريرها إلى أصحاب المصلحة في المصرف، في حين عرفت على انها هي مجموعة من مبادرات المصرف التي تنطوي على الأنشطة التي تتطلبها القوانين أو اللوائح و التي تعود بالنفع على المجتمع وتتجاوز دوافع الربح الذاتية للمصرف (Chungb&Yoona,2018:90) كذلك تعرف بأنها الالتزام المستمر من قبل رجال الأعمال بالتصرف بشكل

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين جودة حياة القوى العاملة وأسرهم وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع ككل (Alrubaiee,et,al 2017:105).

2- الخصائص الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للمصارف

الخصائص الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للمصارف هي السمات الأساسية للمفهوم الذي يميل إلى إعادة إنتاجه بطريقة ما في التعريفات الأكاديمية أو الممارسين للمسؤولية الاجتماعية للمصارف اذ ان هناك ست خصائص أساسية موضحة ادناه (Hamidu,2015:85),(Alhammadi,2018,4) :

1- ممارسات تطوعية

ان المسؤولية الاجتماعية تتعلق بأنشطة تطوعية تتجاوز تلك المنصوص عليها في القانون على الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية للمصارف باعتبارها امتثالًا قانونيًا إلا أن العديد من المصارف أصبحت الآن معتادة جيدًا على النظر الى المسؤوليات التي تتجاوز الحد القانوني حيث تعتبر مبادرة المصارف مثل KFC و Pret A Manger و Pizza Hut التي وافقت في عام 2011 على إدخال ملصقات السعرات الحرارية في المملكة المتحدة على المواد الغذائية والوجبات السريعة والمشروبات (كجزء من برنامج تطوعي لوزارة الصحة) مثالًا جيدًا على مبادرة المسؤولية الاجتماعية للمصارف التي يمكن القول إنها تم تقديمها لتجنب الإجراءات التنظيمية المحتملة مثل وضع العلامات الإلزامية للسعرات الحرارية في نيويورك على القوائم المقدمة في عام 2008 ,Grayson & Hodges) 2004:56)

2- استيعاب العوامل الخارجية وإدارتها

العوامل الخارجية هي الآثار الجانبية الإيجابية والسلبية للسلوك الاقتصادي التي يتحملها الآخرون ولكن لا يتم أخذها في الاعتبار في عملية صنع القرار في المصرف ولا يتم تضمينها في سعر السوق للسلع والخدمات اذ عادةً ما يُنظر إلى التلوث على أنه مثال كلاسيكي على العوامل الخارجية لأن المجتمعات المحلية تتحمل تكاليف إجراءات المصارف المصنعة يمكن للتنظيم أن يجبر المصارف على استيعاب تكلفة العوامل الخارجية مثل غرامات التلوث ولكن المسؤولية الاجتماعية قد تمثل نهجًا أكثر تطوعية لإدارة العوامل الخارجية على سبيل المثال من خلال مصرف يستثمر في التقنيات النظيفة التي تمنع التلوث في المقام الأول تتعامل الكثير من أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمصارف مع مثل هذه العوامل الخارجية بما في ذلك إدارة انتهاكات حقوق الإنسان في القوى العاملة وتقليل انبعاثات الكربون وحساب الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتقليص الحجم أو تقليل الآثار الصحية "السامة" أو غير ذلك (Husted & Allen,2006:90).

3- توجيه أصحاب المصالح المتعددة

تتضمن المسؤولية الاجتماعية للمصارف النظر في مجموعة من الاهتمامات والتأثيرات بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المختلفين وليس المساهمين فقط حيث ان الافتراض القائل بأن المصارف لديها مسؤوليات أتجاه

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المساهمين لا يتم الاعتراض عليه عادة(Crane,et al,2013:90) ولكن النقطة الأساسية هي أنه نظرًا لأن المصارف تعتمد على فئات أخرى مختلفة مثل المستهلكين والموظفين والموردين والمجتمعات المحلية من أجل البقاء والازدهار فإنها لا تتحمل فقط مسؤولياتها أتجاه المساهمين في حين أن الكثيرين يختلفون حول مقدار التركيز الذي ينبغي أن يُعطى للمساهمين في نقاش المسؤولية الاجتماعية وعلى المدى الذي ينبغي أن يؤخذ فيه أصحاب المصلحة الآخرون في الاعتبار فإن توسيع مسؤولية المصرف إلى هذه المجموعات الأخرى هو الذي يميز الكثير من الطبيعة الأساسية للمسؤولية الاجتماعية (Grayson & Hodges, 2004:56).

4- مواءمة المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية

في حين أن المسؤولية الاجتماعية قد تدور حول تجاوز التركيز الضيق على المساهمين فقط ولكن كذلك يعتقد الكثيرون أيضًا أنه لا ينبغي أن تتعارض مع الربحية على الرغم من أن هذا موضع نقاش كبير إلا أن العديد من تعريفات المسؤولية الاجتماعية من المصارف والحكومة تؤكد على أنها تتعلق بالمصلحة الذاتية حيث تتماشى مع المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية ولقد أثارت هذه الميزة اهتمامًا كبيرًا ببحث الجدوى الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية أي كيف يمكن للمؤسسات المصرفية الاستفادة اقتصاديًا من كونها مسؤولة اجتماعيا (Crane,et al,2013:90)

5- الممارسات والقيم

من الواضح أن المسؤولية الاجتماعية للمصارف تتعلق بمجموعة معينة من الممارسات والاستراتيجيات التجارية التي تتعامل مع القضايا الاجتماعية ولكن بالنسبة للعديد من الأشخاص يتعلق الأمر أيضًا بشيء أكثر من ذلك هو فلسفة أو مجموعة من القيم التي تدعم هذه الممارسات اذ يعد بُعد قيم المسؤولية الاجتماعية جزءًا من السبب الذي يجعل الموضوع يثير الكثير من الخلاف إذا كان الأمر يتعلق فقط بما فعلته المصارف في الساحة الاجتماعية فلن يتسبب ذلك في الكثير من الجدل مثل الجدل حول سبب قيامهم بذلك(Alhammadi,2018,4) .

6- ما وراء الأعمال الخيرية

في بعض مناطق العالم تتعلق المسؤولية الاجتماعية للمصارف بشكل أساسي بالعمل الخيري لكن الجدل الحالي حولها يميل إلى الادعاء بشكل قاطع بأن المسؤولية الاجتماعية الحقيقية تدور حول أكثر من مجرد العمل الخيري والعطاء المجتمعي بل كيفية تأثير عمليات المصرف بأكملها ووظائف أعمالها الأساسية على المجتمع اذ تشمل هذه الوظائف الأعمال الأساسية والمتمثلة بالإنتاج والتسويق والمشتريات وإدارة الموارد البشرية واللوجستيات والتمويل وما إلى ذلك ويستند هذا النقاش على افتراض أن المسؤولية الاجتماعية تحتاج إلى الاندماج في ممارسة الأعمال العادية بدلاً من تركها ببساطة للنشاط التقديري حيث أصبحت محاولة النظر في كيفية دمج المسؤولية الاجتماعية في

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الأعمال الأساسية للمصرف بدلاً من التثبيت بكونها انشطة إضافية موضوعًا رئيسيًا في عالم ممارسي المسؤولية الاجتماعية (Hamidu,2015:85) .

ثانيا:- الأداء المالي للمصرف

1- مفهوم الأداء المالي

ان الأداء المالي هو الحالة المالية للمصرف خلال فترة معينة والتي تشمل جمع واستخدام الأموال المقاسة بعدة مؤشرات لنسبة كفاية رأس المال والسيولة والرافعة المالية والملاءة المالية والربحية فهو قدرة المصرف على إدارة موارده والتحكم فيها من خلال سجلات مالية تغطي التدفقات النقدية والميزانية العمومية وخسارة الأرباح وتغيرات رأس المال التي تصبح معلومات لمدراء المصارف في اتخاذ السياسة المالية المناسبة، لذا يرى (Sartono ,2009:65) ان الأداء المالي هو شرط يعكس الوضع المالي للمصرف بناءً على أهداف ومعايير محددة. في حين يرى اخرون انه قدرة المصرف على إدارة موارده والتحكم فيها فهو وصف لتحقيق النجاح وتفسير للنتائج التي تحققت في مختلف الأنشطة التي تم القيام بها (.ukhriyawati,etal,2017:25)، اما(Fatihudin et al,2018:553) ذهب الى انه الوضع المالي للمصرف خلال فترة معينة والذي يتضمن جمع واستخدام الأموال المقاسة بعدة مؤشرات لنسبة كفاية رأس المال والسيولة والرافعة المالية والملاءة المالية والربحية.

2- محددات الأداء المالي للمصرف

تستعرض هذه الفقرة العلاقة المحتملة بين الأداء المالي ومحدداته اذ ان هناك مجموعة من النسب المالية القياسية التي يمكن استخدامها لتقييم الحالة المالية لمنظمات الخدمات المالية وهي تركز على كفاية رأس المال وعمليات الإدارة والأرباح والسيولة (المعروفة أيضًا باسم معايير CAMEL) وقد تم استخدام هذه النسب على نطاق واسع لتقييم الأداء المالي للمصارف (Doumpos et al, 2012:45) الا ان هناك بحث في المملكة المتحدة قامت بالتحقيق في أداء تصنيفات القوة المالية من خلال استخدام معايير CAMEL كأساس لإطار التصنيف الخاص بهم (Adams et. Al, 2003:240) فالخصائص المالية الخاصة بالمصارف التي تم اختبارها في دراستهم هي الرافعة المالية والربحية والسيولة وحجم المصرف والنمو بالإضافة إلى ذلك يضيف (Mao et al, 2014:90 العديد من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها بشكل مناسب في قياس أداء المصرف منها الربحية والرسملة والسيولة وكفاية الاحتياطي والاستثمار ويرى بان كل هذه المتغيرات مناسبة لتقييم الأداء المالي اذ تتم مناقشة كل محدد وارتباطه بالأداء المالي وعلى النحو التالي (JADI,2015:58):

أ- الرافعة المالية

يعتبر قرار التمويل أو الرافعة المالية أمرًا ضروريًا لأن هذا العامل يؤثر على مخاطر المساهمين وعائدهم والقيمة السوقية للمصرف (Pandey ,2007:189) اذ يقيس هذا المتغير كفاية رأس مال المصرف يعد أحد المعايير

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المهمة لنهج CAMEL حيث يعرّف (Adams et al ,2003:56) الرافعة المالية كعامل محدد يعكس قدرة المصرف على الدخول في استثمارات جديدة دون التسبب في ضغوط مالية على رأس ماله ، وهم يجادلون بأن الرافعة المالية المرتفعة ستزيد من احتمالية حدوث آثار سلبية للتغير في أداء الاكتتاب في النهاية سيؤدي ذلك إلى إضعاف قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته اتجاه الزبائن والمستثمرين.

ب- الربحية

هناك العديد من الطرق لقياس الربحية ولكن يجب أن يكون قياسها متوافقًا مع التطبيق اذ ان الربحية هي أحد المحددات الرئيسية في تقييم أداء المصرف ففي التمويل يمكن قياس الربحية باستخدام العائد على رأس المال المستثمر أو العائد على حقوق الملكية أو العائد على الموجودات (Nguyen ,2006:29) حيث تعتبر الربحية مقياسًا لتقييم كفاءة الاستثمار وقدرة الإدارة على التحكم في النفقات وأسعار الفائدة و تظهر علاقة إيجابية بين الربحية وأداء المصرف بالتالي فأن المصرف الأكثر ربحية سيكون لديه مخاطر إعسار أقل وأداء مالي أعلى ، حيث يُفترض أن المصارف ذات الأرباح الأعلى لديها احتمالية أكبر للحصول على درجة تصنيف أعلى.

ت- السيولة

هي توفر النقد في المستقبل القريب بعد الوفاء بالالتزامات المالية خلال فترة محددة اذ أن السيولة لها تأثير كبير على الأداء المالي للمصرف حيث تسمح السيولة العالية للمصرف بالتعامل مع الحالات الطارئة غير المتوقعة والوفاء بالتزاماته المالية اما في البيئة المالية يشير المصرف ذات السيولة العالية إلى قدرة أفضل على دفع الالتزامات ووضع مالي أقوى (Shiu ,2004:93). مما سيزيد من فرصه الحصول على درجة تصنيف أفضل ولذلك يُفترض أن المصارف ذات السيولة العالية لديها احتمالية أكبر للحصول على درجة تصنيف أعلى حيث يستنتج أن السيولة مرتبطة بشكل إيجابي بالاداء المالي (JADI,2015:58).

ث- حجم المصرف

هناك علاقة إيجابية بين حجم المصرف والأداء المالي والتي ترجع إلى كفاءة تكلفة التشغيل من خلال زيادة المخرجات وتقليل التكاليف اذ أن حجم المصرف يميل إلى أن يكون مرتبطًا بشكل إيجابي بالاداء المالي حيث ان المصارف الأكبر لديها الوسائل للحصول على الخبرة الإدارية واقتصاديات الحجم وتصور أوضاع سوق أفضل وسمعة عامة جيدة (Fenn et al ,2008:85). و اكد (Kartasheva & Park, 2012:120) إلى أن المصارف الأكبر حجمًا تتمتع بأداء مالي أفضل وأنها أكثر قدرة على المنافسة من المصارف الأصغر لذا يمكن القول بان هناك علاقة إيجابية بين الحجم والأداء المالي .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ج- النمو

الأداء المالي يعد مثارا للجدل بين الباحثين اذ يرى البعض منهم ان وضع النمو القوي (Cole et al 2011) دلالة على أن الزبائن والمتعاملين مع المصرف واثقون من القوة المالية للمصرف وبالتالي تقليل عدم اليقين وفي دراسات اخرى اقترح (Adams et al ,2003:187) أن النمو الإيجابي في الفائض السنوي يمكن أن يشير إلى وضع مالي ملائم مما قد يؤدي إلى أداء وتدفق نقدي أقوى في المستقبل وقيمة اقتصادية أعلى (Eling & Schmeiser ,2010:150).

ح- هيكل رأس المال

هو احد العوامل التي تحدد أداء المصرف اذ يشير هيكل رأس المال إلى نسبة تمويل الديون وحقوق الملكية و يجب أن يكون هناك هيكل رأسمالي مناسب يولد أقصى ربح للمؤسسة اذ أن التمويل الأقل من رأس المال يزيد من سيطرة المالكين إلى حد كبير حيث درس تأثير هيكل رأس المال على الأداء المالي لـ 180 مصرف مدرجة في بورصة اسطنبول للأوراق المالية في تركيا خلال الفترة من 2004 إلى 2013. وتناول متغيرين تابعين ROA و ROE وتوصل إلى أن الدين طويل الأجل و إجمالي الدين له آثار سلبية كبيرة على مقاييس الأداء المالي حسب العائد على الموجودات في حين أن هذه النسب كانت غير ذات دلالة إحصائية على الأداء المالي الذي تم قياسه بواسطة العائد على حقوق الملكية .

لذلك أن نسبة الدين إلى حقوق الملكية لها تأثير إيجابي على الأداء المالي في حين أن الدين طويل الأجل إلى إجمالي الموجودات والدين قصير الأجل إلى إجمالي الموجودات له تأثير سلبي على أداء المصرف المالي(Eling & Schmeiser ,2010:152).

المحور الثالث

الجانب التطبيقي للبحث

أولا:- تحليل مؤشرات البحث

أ- مؤشر اجمالي المسؤولية الاجتماعية

تقاس هذه النسبة من خلال قسمة اجمالي الإعانات والتبرعات بشقيها الداخلية والخارجية على الايرادات المتحققة للمصرف وكما يلي:

$$\text{مؤشر اجمالي المسؤولية الاجتماعية} = \frac{\text{اجمالي التبرعات والاعانات}}{\text{الايرادات}}$$

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

- **تحليل مؤشر نسبة اجمالي المسؤولية الاجتماعية لقطاع المصارف الكندية**

يظهر في الجدول(1) نتائج تحليل مؤشر اجمالي المسؤولية الاجتماعية للمصارف الكندية عينه البحث وخلال المدة الزمنية من (2005-2019) وكذلك يظهر المتوسط لكل مصرف للمدة الزمنية للبحث والمتوسط لكل سنه على حدة للمصارف عينه البحث ويظهر كذلك المتوسط العام لكل المصارف خلال سنوات البحث ويمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنه النتائج الأخرى وكما يلي:-

جدول(1) نسبة اجمالي المسؤولية الاجتماعية لقطاع المصارف الكندية

السنة	TD Bank Group	Royal Bank	BMO Financial Group	Scotia bank	المتوسط
2005	0.143	0.190	0.189	0.006	0.132
2006	0.139	0.202	0.200	0.005	0.136
2007	0.133	0.200	0.212	0.051	0.149
2008	0.132	0.195	0.212	0.051	0.148
2009	0.124	0.170	0.216	0.056	0.142
2010	0.116	0.173	0.191	0.057	0.134
2011	0.114	0.171	0.181	0.059	0.131
2012	0.115	0.171	0.157	0.051	0.123
2013	0.109	0.186	0.160	0.069	0.131
2014	0.112	0.184	0.174	0.067	0.134
2015	0.117	0.184	0.166	0.065	0.133
2016	0.111	0.167	0.159	0.053	0.123
2017	0.119	0.183	0.159	0.050	0.128
2018	0.112	0.184	0.145	0.038	0.120
2019	0.109	0.177	0.146	0.036	0.117
المتوسط	0.120	0.182	0.178	0.048	0.132
الحد الاقصى	0.143	0.202	0.216	0.069	0.149
الحد الادنى	0.109	0.167	0.145	0.005	0.117

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

أظهرت نتائج التحليل في الجدول (1) ان المصارف عينة البحث تتفاوت في نسبة المسؤولية الاجتماعية من سنه الى أخرى والذي عكس أيضا تفاوت وتباين المصارف عينه البحث في رغبتها وقدرتها في دعم الأنشطة الاجتماعية فيما يخص المجتمع الخارجي والبيئة والصحة والتعليم وكذلك المجتمع الداخلي المتمثل بالموظفين والعاملين داخل المصرف بكافه مستوياتهم الإدارية، اذ نلاحظ تفاوت وتباين متوسط اجمالي المسؤولية الاجتماعية للمصارف الكندية حيث حققت اعلى متوسط والبالغ (0.149) في 2007 وهو اعلى متوسط مقارنه بمتوسطات جميع المصارف عينه البحث مما يشير الى ان إدارة المصارف في هذه السنة لديها قدرة وإمكانية في خدمة المجتمع ومراعاته في كافه الأنشطة ، اما ادنى متوسط كان (0.117) في 2019مما يشير الى ان المصارف في هذه السنة رغم مشاركتها في خدمة المجتمع لكن تبقى اقل من بقيه السنوات الأخرى ليس تقصيرا منها اتجاه المجتمع ولكن كلما زادت مشاركة المصارف في خدمة المجتمع انعكس ذلك على ربحيتها اذ تزداد أيضا وبنفس الوقت تزداد المبالغ المنفقة على المسؤولية الاجتماعية ولكن تبقى الزيادة بوتيرة اقل مهما زادت.

ب- تحليل مؤشرات الأداء المالي

- **مؤشرات السيولة**

1- نسبة الرصيد النقدي

تشيُر هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى المصرف المركزي ولدى المصارف الأخرى وأية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق + النقد لدى المصرف المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

- تحليل مؤشر نسبة الرصيد النقدي لقطاع المصارف الكندية

يظهر في الجدول (2) نتائج تحليل مؤشر نسبة الرصيد النقدي للمصارف الكندية عينة البحث وخلال السلسلة الزمنية المعتمدة (2005-2019) وكذلك يظهر المتوسط لكل مصرف للمدة الزمنية للبحث والمتوسط لكل سنة على حدة للمصارف عينة البحث ويظهر كذلك المتوسط العام لكل المصارف خلال سنوات البحث ويمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الاخرى وكما يأتي :

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

جدول(2) نسبة الرصيد النقدي لقطاع المصارف الكندية

السنة	TD Bank Group	Royal Bank	BMO Financial Group	Scotia bank	المتوسط
2005	0.054	0.033	0.107	0.422	0.154
2006	0.041	0.043	0.096	0.405	0.147
2007	0.060	0.044	0.099	0.421	0.156
2008	0.048	0.071	0.082	0.429	0.157
2009	0.055	0.043	0.056	0.420	0.144
2010	0.050	0.052	0.082	0.383	0.142
2011	0.054	0.039	0.085	0.367	0.136
2012	0.052	0.045	0.081	0.328	0.127
2013	0.059	0.044	0.089	0.408	0.150
2014	0.077	0.042	0.088	0.432	0.160
2015	0.316	0.046	0.109	0.378	0.212
2016	0.365	0.056	0.076	0.428	0.231
2017	0.081	0.077	0.081	0.447	0.172
2018	0.097	0.080	0.097	0.426	0.175
2019	0.034	0.073	0.100	0.431	0.160
المتوسط	0.096	0.053	0.089	0.408	0.161
الحد الاقصى	0.365	0.080	0.109	0.447	0.231
الحد الادنى	0.034	0.033	0.056	0.328	0.127

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة

جدول (2) أعلاه يبين نتائج التحليل للمصارف عينة البحث والتي تتباين في متوسطات مؤشر نسبة الرصيد النقدي من سنه الى أخرى والتي تعكس أيضا تفاوت وتباين أنشطة المصارف عينه البحث في ادارة أموال المودعين والمستثمرين ففي بعض السنوات كان الأداء المالي للمصارف عالي مما أدى الى ان تكون مستويات الربحية المتحققة جيدة ايضا بالتالي ينعكس ذلك إيجابيا على ربحية المصرف وبالتالي على سعر السهم اذ يأخذ بالارتفاع كلما زادت ربحيته وتحسنت سمعته في السوق المالي وبالتالي ترتفع النقدية المتولدة نتيجة لزيادة عدد المتعاملين مع المصرف خاصه المودعين مهنم ، ففي المصارف الكندية نجد ان اعلى متوسط لمؤشر نسبة الرصيد النقدي تحققت في 2016

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

والذي يبلغ (0.231) وذلك نتيجة النشاط الاقتصادي المتميز للمصارف الكندية في هذه السنة قياسا ببقية السنوات مما أدى الى ارتفاع ربحية السهم وبالتالي ارتفاع سعر السهم مما أدى الى زيادة سمعته مما زادت النقدية المتولدة لديه لتصل الى اعلى قيمة خلال الخمسة عشر سنه . اما ادنى متوسط للمؤشر كان في سنه 2012 والتي تبلغ (0.127) ويعود هذا الانخفاض الى انخفاض سعر اسهم المصارف في عام 2011 مما اثر على سمعتها في السوق المالي مما أدى الى انخفاض مبالغ النقدية المتوفرة لديها نتيجة لهذا الانخفاض بالتالي قل عدد الزبائن المتعاملين وتراجعت النقدية المتولد لدى المصرف ونتيجة لذلك قلت نسبة مؤشر الرصيد النقدي خلال العام .

2- نسبة الاحتياطي القانوني

حيث تحتفظ المصارف بنسب معينه من المبالغ النقدية المتأتية من الودائع لدى المصرف المركزي وتكون على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به المصرف المركزي من دون فائدة ويسمى الاحتياطي القانوني وهذا المبلغ عرضه للتغيير تبعا للظروف الاقتصادية ويستخدم هذا الاحتياطي كوسيلة للتأثير في حجم الائتمان المصرفي وان ارتفاع هذه النسبة دليل على ارتفاع قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية وتقاس هذه النسبة بالمعادلة الاتية:-

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{ارصدة لدى المصرف المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} * 100\%$$

- **تحليل مؤشر نسبة الاحتياطي القانوني لقطاع المصارف الكندية**

يظهر في الجدول (3) نتائج تحليل مؤشر نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف الكندية عينة البحث وخلال السلسلة الزمنية المعتمدة (2005-2019) وكذلك يظهر المتوسط لكل مصرف للمدة الزمنية للبحث والمتوسط لكل سنة على حدة للمصارف عينة البحث ويظهر كذلك المتوسط العام لكل المصارف خلال سنوات البحث ويمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الاخرى وكما يأتي:

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

جدول(3) نسبة الاحتياطي القانوني لقطاع المصارف الكندية

السنة	TD Bank Group	Royal Bank	BMO Financial Group	Scotia bank	المتوسط
2005	0.007	0.016	0.002	0.245	0.068
2006	0.008	0.013	0.002	0.245	0.067
2007	0.006	0.012	0.002	0.250	0.067
2008	0.007	0.025	0.002	0.309	0.086
2009	0.006	0.021	0.001	0.343	0.093
2010	0.006	0.022	0.002	0.272	0.075
2011	0.007	0.026	0.003	0.259	0.074
2012	0.007	0.025	0.003	0.207	0.060
2013	0.007	0.028	0.003	0.143	0.045
2014	0.005	0.028	0.004	0.169	0.051
2015	0.022	0.018	0.005	0.151	0.049
2016	0.025	0.020	0.004	0.156	0.051
2017	0.008	0.036	0.003	0.235	0.070
2018	0.009	0.036	0.003	0.240	0.072
2019	0.005	0.030	0.003	0.224	0.066
المتوسط	0.009	0.024	0.003	0.230	0.066
الحد الاقصى	0.025	0.036	0.005	0.343	0.093
الحد الادنى	0.005	0.012	0.001	0.143	0.045

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة

جدول (3) أعلاه يبين نتائج التحليل للمصارف عينة البحث والتي تتباين في متوسطات مؤشر نسبة الاحتياطي القانوني من سنه الى أخرى والذي تعكس أيضا تفاوت وتباين أنشطة المصارف عينه البحث في ادارة أموال المودعين والمستثمرين، بالنسبة للمصارف الكندية فان اعلى متوسط لمؤشر نسبة الاحتياطي القانوني تحققت في 2009 والذي تبلغ (0.093) وذلك نتيجة النشاط الاقتصادي المتميز للمصارف الكندية في هذه السنة قياسا ببقية السنوات مما أدى الى ارتفاع ربحية السهم وبالتالي ارتفاع سعر السهم مما أدى الى زيادة سمعته مما زادت النقدية المتولدة لدى المصرف المركزي لتصل الى اعلى قيمة خلال الخمسة عشر عام ، اما ادنى متوسط للمؤشر كان في سنه 2013

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

والتي تبلغ (0.045) نتيجة لتراجع الأداء المالي للمصارف خلال هذه السنه اثر على سعر السهم اذ انخفض عن السنه السابقة نتيجة لانخفاض الأرباح والايرادات المتحققة خلال العام والذي انعكست على سيولة المصارف أيضا انخفضت مما اثر سلبا على سمعة المصرف بالتالي قل عدد الزبائن المتعاملين بالتالي تراجعت النقدية المتولد لدى المصرف ونتيجة لذلك قلت نسبة مؤشر نسبة الاحتياطي القانوني خلال العام .

3- النقدية الى اجمالي الموجودات

تقيس هذه النسبة نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات في المصرف التجاري وزيادة هذه النسبة تعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى المصرف مما يقلل العائد النهائي المتوقع ونقص النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة المصرف التجاري لأخطار عدة مثل خطر السحب وخطر التمويل وتحسب من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100\%$$

- **تحليل مؤشر نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات لقطاع المصارف الكندية**

يظهر في الجدول (4) نتائج تحليل مؤشر نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات للمصارف الكندية عينة البحث وخلال السلسلة الزمنية المعتمدة (2005–2019) وكذلك يظهر المتوسط لكل مصرف للمدة الزمنية للبحث والمتوسط لكل سنة على حدة للمصارف عينة البحث ويظهر كذلك المتوسط العام لكل المصارف خلال سنوات البحث ويمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الاخرى وكما يأتي :

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

جدول(4) نسبة النقد الى اجمالي الموجودات لقطاع المصارف الكندية

السنة	TD Bank Group	Royal Bank	BMO Financial Group	Scotia bank	المتوسط
2005	0.037	0.022	0.071	0.247	0.094
2006	0.027	0.028	0.061	0.230	0.087
2007	0.039	0.027	0.062	0.209	0.084
2008	0.032	0.043	0.051	0.200	0.081
2009	0.039	0.026	0.034	0.241	0.085
2010	0.035	0.031	0.050	0.219	0.084
2011	0.033	0.024	0.051	0.160	0.067
2012	0.031	0.028	0.050	0.148	0.064
2013	0.037	0.029	0.061	0.192	0.080
2014	0.049	0.027	0.059	0.203	0.084
2015	0.041	0.030	0.074	0.183	0.082
2016	0.049	0.036	0.052	0.223	0.090
2017	0.031	0.050	0.055	0.237	0.093
2018	0.038	0.050	0.065	0.235	0.097
2019	0.022	0.045	0.067	0.246	0.095
المتوسط	0.036	0.033	0.058	0.212	0.085
الحد الاقصى	0.049	0.050	0.074	0.247	0.097
الحد الأدنى	0.022	0.022	0.034	0.148	0.064

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة

ان اعلى متوسط لمؤشر نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات تحققت في 2018 والذي تبلغ (0.097) وتعني ان لدى المصرف ارصدة نقدية معطله غير مستثمره اكثر من بقية السنوات في حين لو قام المصرف باستثمار هذه الأرصدة النقدية سوف تدر عائد بالتالي تزيد الربحية الاجمالية للمصرف مما تزيد من مركزه المالي بين المصارف المنافسة ، اما ادنى نسبة كانت في سنة 2012 والتي تبلغ (0.064) اذ ان النقدية المتوفرة لدى المصارف قليله قياسا بباقي الموجودات وبالتالي فان المصرف سوف تزداد احتمالية تعرضه لمخاطر السحب المفاجئ او عند الحاجة الى تمويل لا تتوفر نقدية في خزائنه.

- **مؤشرات الربحية**

1- العائد على الموجودات (ROA)

العائد على الموجودات هي أفضل نسبة لمقارنة ربحية المصارف في جميع أنحاء الصناعات و يشير العائد على الموجودات إلى الربحية الإجمالية للمصرف وقد استخدمت هذه النسبة في معظم الدراسات لقياس ربحية المصارف و تحتسب بقسمة صافي الدخل على إجمالي الموجودات .ومن خلال المعادلة الاتية:

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

العائد على الموجودات = صافي الربح / اجمالي الموجودات

- **تحليل مؤشر العائد على الموجودات لقطاع المصارف الكندية**

يظهر في الجدول (5) نتائج تحليل مؤشر العائد على الموجودات للمصارف الكندية عينة البحث وخلال السلسلة الزمنية المعتمدة (2005–2019) وكذلك يظهر المتوسط لكل مصرف للمدة الزمنية للبحث والمتوسط لكل سنة على حدة للمصارف عينة البحث ويظهر كذلك المتوسط العام لكل المصارف خلال سنوات البحث ويمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الاخرى وكما يأتي :

جدول(5) مؤشر العائد على الموجودات لقطاع المصارف الكندية

السنة	TD Bank Group	Royal Bank	BMO Financial Group	Scotia bank	المتوسط
2005	0.006	0.007	0.008	0.032	0.013
2006	0.012	0.009	0.008	0.034	0.016
2007	0.009	0.009	0.006	0.029	0.013
2008	0.007	0.006	0.005	0.034	0.013
2009	0.006	0.006	0.005	0.040	0.014
2010	0.007	0.007	0.007	0.037	0.015
2011	0.008	0.008	0.006	0.032	0.014
2012	0.008	0.009	0.008	0.030	0.014
2013	0.008	0.010	0.008	0.028	0.013
2014	0.008	0.010	0.007	0.025	0.013
2015	0.007	0.009	0.007	0.023	0.012
2016	0.008	0.009	0.007	0.024	0.012
2017	0.008	0.009	0.008	0.025	0.013
2018	0.008	0.009	0.007	0.024	0.012
2019	0.008	0.009	0.007	0.024	0.012
المتوسط	0.008	0.008	0.007	0.029	0.013
الحد الاقصى	0.012	0.010	0.008	0.040	0.016
الحد الأدنى	0.006	0.006	0.005	0.023	0.012

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة

فان اعلى متوسط لمؤشر نسبة العائد على حق الملكية تحققت في 2006 والذي تبلغ (0.016) بسبب ارتفاع صافي دخل المصارف هذا العام وهذا الارتفاع يعزى الى ارتفاع اسعار النفط عام 2005 قياسا ببقية السنوات مما سبب في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي وانتعاش بعض المصارف التجارية وتحقيقها لمعدلات ربحية عالية قياسا ببقية سنوات

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

مدة البحث، اما ادنى نسبة كانت في سنة 2015 والتي تبلغ (0.012) مما يدل على انخفاض ربحية المصارف وذلك بسبب انخفاض صافي الدخل لان المصارف تعرضت الى عجز مالي بسبب الظروف الاقتصادية للبلد في هذه الفترة .

2- معدل العائد على حق الملكية (ROE)

تقيس هذه النسبة كفاءة المصرف في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين ويتم احتساب العائد على حق الملكية بقسمة صافي الدخل على حقوق الملكية كما يحدد العائد على حق الملكية مدى كفاءة إدارة المصرف في استخدام استثمارات المساهمين ويتم تعريف العائد على حق الملكية (ROE) صافي الدخل على إجمالي حقوق المساهمين فارتفاع هذه النسبة تدل على قدرة المصرف باتخاذ قرارته الاستثمارية والتشغيلية بكفاءة عالية. ويحسب من خلال المعادلة الاتية

$$\text{العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

- تحليل مؤشر العائد على حق الملكية لقطاع المصارف الكندية

يظهر في الجدول (6) نتائج تحليل مؤشر العائد على حق الملكية للمصارف الكندية عينة البحث وخلال السلسلة الزمنية المعتمدة (2005-2019) وكذلك يظهر المتوسط لكل مصرف للمدة الزمنية للبحث والمتوسط لكل سنة على حدة للمصارف عينة البحث ويظهر كذلك المتوسط العام لكل المصارف خلال سنوات البحث ويمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الاخرى وكما يأتي :

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

جدول(6) مؤشر العائد على حق الملكية لقطاع المصارف الكندية

السنة	TD Bank Group	Royal Bank	BMO Financial Group	Scotia bank	المتوسط
2005	0.140	0.171	0.173	0.250	0.184
2006	0.234	0.214	0.177	0.248	0.218
2007	0.187	0.225	0.139	0.210	0.190
2008	0.121	0.149	0.110	0.242	0.156
2009	0.081	0.105	0.088	0.253	0.132
2010	0.110	0.134	0.128	0.210	0.146
2011	0.137	0.155	0.112	0.168	0.143
2012	0.132	0.164	0.139	0.157	0.148
2013	0.129	0.169	0.133	0.150	0.145
2014	0.140	0.165	0.122	0.127	0.139
2015	0.120	0.157	0.110	0.114	0.125
2016	0.120	0.146	0.109	0.121	0.124
2017	0.140	0.154	0.121	0.121	0.134
2018	0.142	0.155	0.119	0.110	0.132
2019	0.133	0.154	0.113	0.112	0.128
المتوسط	0.138	0.161	0.126	0.173	0.150
الحد الاقصى	0.234	0.225	0.177	0.253	0.218
الحد الادنى	0.081	0.105	0.088	0.110	0.124

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة

بالنسبة للمصارف الكندية فان اعلى متوسط لمؤشر نسبة العائد على حق الملكية تحققت في 2006 والذي تبلغ (0.218) بسبب ارتفاع صافي دخل المصارف هذا العام وارتفاع صافي الدخل هنا يعزى الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي وانتعاش بعض المصارف التجارية وتحقيقها لمعدلات ربحية عالية قياسا ببقية سنوات مدة البحث، اما ادنى نسبة كانت في سنة 2016 والتي تبلغ (0.124) مما يدل على انخفاض ربحية المصارف وذلك بسبب انخفاض صافي الدخل لان المصارف تعرضت الى عجز مالي بسبب الظروف الاقتصادية للبلد في هذه الفترة .

3- مؤشر نسبة القوة الايرادية (BEP)

وتشير هذه النسبة إلى قدرة موجودات المصرف على خلق الدخل التشغيلي وتقاس هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب على اجمالي الموجودات وتحسب من خلال المعادلة الاتية:

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

مؤشر نسبة القوه الايرادية = صافي الدخل قبل الفوائد / اجمالي الموجودات

- **تحليل مؤشر نسبة القوة الايرادية لقطاع المصارف الكندية**

يظهر في الجدول (7) نتائج تحليل مؤشر نسبة القوة الايرادية للمصارف الكندية عينة البحث وخلال السلسلة الزمنية المعتمدة (2005-2019) وكذلك يظهر المتوسط لكل مصرف للمدة الزمنية للبحث والمتوسط لكل سنة على حدة للمصارف عينة البحث ويظهر كذلك المتوسط العام لكل المصارف خلال سنوات البحث ويمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الاخرى وكما يأتي :

جدول(7) مؤشر نسبة القوة الايرادية لقطاع المصارف الكندية

السنة	TD Bank Group	Royal Bank	BMO Financial Group	Scotia bank	المتوسط
2005	0.008	0.010	0.011	0.045	0.019
2006	0.014	0.012	0.011	0.047	0.021
2007	0.011	0.012	0.007	0.039	0.017
2008	0.007	0.008	0.005	0.047	0.017
2009	0.006	0.008	0.005	0.053	0.018
2010	0.009	0.010	0.009	0.048	0.019
2011	0.010	0.011	0.008	0.043	0.018
2012	0.009	0.012	0.010	0.041	0.018
2013	0.009	0.012	0.010	0.037	0.017
2014	0.010	0.012	0.009	0.034	0.016
2015	0.008	0.012	0.008	0.033	0.015
2016	0.009	0.011	0.008	0.035	0.016
2017	0.010	0.012	0.009	0.037	0.017
2018	0.010	0.012	0.010	0.035	0.017
2019	0.009	0.011	0.009	0.034	0.016
المتوسط	0.009	0.011	0.009	0.041	0.017
الحد الأقصى	0.014	0.012	0.011	0.053	0.021
الحد الأدنى	0.006	0.008	0.005	0.033	0.015

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

بالنسبة للمصارف الكندية فان اعلى متوسط لمؤشر نسبة القوة الايرادية تحققت في 2006 والذي تبلغ (0.021) بسبب ارتفاع دخل المصارف هذا العام وارتفاع الدخل هنا يعزى الى ارتفاع الأنشطة المصرفية عام قياسا ببقية السنوات مما سبب في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي وانتعاش بعض المصارف التجارية وتحقيقها لمعدلات ربحية عالية قياسا ببقية سنوات مدة البحث، اما ادنى نسبة كانت في سنة 2015 والتي تبلغ (0.015) مما يدل على انخفاض ربحية المصارف وذلك بسبب انخفاض صافي الدخل لان المصارف تعرضت الى عجز مالي بسبب الظروف الاقتصادية للبلد في هذه الفترة .

- **مؤشر الملائة المالية او الرافعة المالية**

1- **نسبة المديونية:-** يطلق على هذه النسبة نسبة التمويل بالاعتماد على الغير أو نسبة التمويل الخارجي وتقيس نسبة المديونية فيما اذا كان للمصرف موجودات كافية لسداد كل ديونة فهي كمؤشر أمان للمصرف وتقيس ذلك الجزء من الموجودات الذي تم تمويله بالديون وكلما كانت النتيجة أقل كلما كانت أفضل للمصرف وكلما انخفضت نسبة المديونية كلما قلت المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات في المصرف ويتم إيجاد نسبة المديونية من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

- **تحليل مؤشر نسبة المديونية لقطاع المصارف الكندية**

يظهر في الجدول (8) نتائج تحليل مؤشر نسبة المديونية للمصارف الكندية عينة البحث وخلال السلسلة الزمنية المعتمدة (2005-2019) وكذلك يظهر المتوسط لكل مصرف للمدة الزمنية للبحث والمتوسط لكل سنة على حدة للمصارف عينة البحث ويظهر كذلك المتوسط العام لكل المصارف خلال سنوات البحث ويمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الاخرى وكما يأتي :

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

جدول(8) مؤشر نسبة المديونية لقطاع المصارف الكندية

السنة	TD Bank Group	Royal Bank	BMO Financial Group	Scotia bank	المتوسط
2005	0.957	0.958	0.953	0.872	0.935
2006	0.950	0.959	0.953	0.863	0.931
2007	0.949	0.959	0.958	0.862	0.932
2008	0.944	0.958	0.957	0.858	0.929
2009	0.931	0.944	0.948	0.843	0.916
2010	0.932	0.946	0.947	0.824	0.912
2011	0.940	0.948	0.944	0.810	0.911
2012	0.940	0.944	0.943	0.812	0.910
2013	0.940	0.942	0.941	0.814	0.910
2014	0.940	0.942	0.940	0.804	0.907
2015	0.939	0.940	0.938	0.795	0.903
2016	0.937	0.939	0.938	0.800	0.904
2017	0.941	0.939	0.937	0.791	0.902
2018	0.940	0.940	0.941	0.778	0.900
2019	0.938	0.941	0.940	0.785	0.901
المتوسط	0.941	0.947	0.945	0.821	0.913
الحد الأقصى	0.957	0.959	0.958	0.872	0.935
الحد الأدنى	0.931	0.939	0.937	0.778	0.900

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة

بالنسبة للمصارف الكندية فان اعلى متوسط لمؤشر نسبة المديونية تحققت في 2005 والذي تبلغ (0.935) بسبب اعتمادها على أموال الغير بنسبه كبيره في هذه السنة ، وبدات تنخفض نسبة المديونية حتى وصلت الى ادنى نسبة وكانت في سنة 2018 والتي تبلغ (0.900) مما يدل على انخفاض اعتماد المصارف على الدين الخارجي لتمويل موجوداتها .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

2- مضاعف حق الملكية

يساعد مضاعف حق الملكية على فهم مقدار موجودات المصرف التي يتم تمويلها من خلال حقوق المساهمين وهي نسبة بسيطة من اجمالي الموجودات الى اجمالي حقوق الملكية اذا كانت هذه النسبة مرتفعة هذا يعني ان الرافعة المالية مرتفعة والعكس اذا كانت منخفضة وتقاس هذه النسبة من خلال المعادلة :

$$\text{مضاعف حق الملكية} = \frac{\text{اجمالي الموجودات}}{\text{حق الملكية}}$$

- **تحليل مؤشر نسبة مضاعف حق الملكية لقطاع المصارف الكندية**

يظهر في الجدول (9) نتائج تحليل مؤشر نسبة مضاعف حق الملكية للمصارف الكندية عينة البحث وخلال السلسلة الزمنية المعتمدة (2005-2019) وكذلك يظهر المتوسط لكل مصرف للمدة الزمنية للبحث والمتوسط لكل سنة على حدة للمصارف عينة البحث ويظهر كذلك المتوسط العام لكل المصارف خلال سنوات البحث ويمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الاخرى وكما يأتي :

جدول(9) مؤشر مضاعف حق الملكية لقطاع المصارف الكندية

السنة	TD Bank Group	Royal Bank	BMO Financial Group	Scotia bank	المتوسط
2005	23.018	23.657	21.230	7.799	18.926
2006	20.014	24.263	21.245	7.303	18.206
2007	19.722	24.565	23.959	7.247	18.873
2008	17.782	23.626	23.238	7.050	17.924
2009	14.391	17.747	19.233	6.352	14.431
2010	14.646	18.644	18.814	5.683	14.447
2011	16.714	19.146	17.983	5.266	14.777
2012	16.553	17.926	17.463	5.306	14.312
2013	16.776	17.383	17.067	5.371	14.149
2014	16.801	17.257	16.627	5.095	13.945
2015	16.476	16.799	16.082	4.879	13.559
2016	15.859	16.481	16.252	4.999	13.398
2017	17.010	16.296	15.998	4.792	13.524
2018	16.678	16.694	16.913	4.513	13.699
2019	16.138	17.087	16.685	4.648	13.639

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

السنة	TD Bank Group	Royal Bank	BMO Financial Group	Scotia bank	المتوسط
المتوسط	17.239	19.171	18.586	5.753	15.187
الحد الاقصى	23.018	24.565	23.959	7.799	18.926
الحد الادنى	14.391	16.296	15.998	4.513	13.398

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة

بالنسبة للمصارف الكندية فان اعلى متوسط لمؤشر نسبة المضاعف تحققت في 2005 والذي تبلغ (18.926) بسبب اعتمادها على أموال المساهمين بنسبه كبيره في هذه السنة ، وبدات تنخفض نسبة متوسط النسبة حتى وصلت الى(13.398) ادنى نسبة وكانت في سنة 2016 مما يدل على انخفاض اعتماد المصارف على الدين الممتلك لتمويل موجوداتها.

ثانيا:- اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسة الاولى

(H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المسؤولية الاجتماعية والاداء المالي للمصرف.

الفرضية الرئيسة الثانية

(H0) لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية في الأداء المالي للمصرف .

اختبار الفرضية الرئيسة الاولى :

يتضمن الجدول (10) ادناه اختبار الفرضية الرئيسة الاولى

جدول(10) اختبار الفرضية الرئيسة الاولى

المتغير التابع / المتغير المستقل	الرصيد النقدي	الاحتياطي القانوني	النقد الى الموجودات	ROA	ROE	القوة الايرادية	نسبة المديونية	مضاعف حق الملكية
المسؤولية الاجتماعية	0.236-	0.395	0.195-	0.334	0.476	0.202	**0.718	**0.649

المصدر : اعداد الباحثة

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

**معنوي بمستوى 1%

يتضح من الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة احصائيا بين المسؤولية الاجتماعية وكل من نسبة المديونية ومضاعف حق الملكية اذ بلغت علاقة الارتباط بينهما (0.718 و0.649) وهي علاقة معنوية عند مستوى (1%). اما علاقات الارتباط بين المسؤولية الاجتماعية والاحتياطي القانوني و ROA وROE والقوة الايرادية فقد كانت إيجابية ولكنها غير معنوية ، اذ بلغت على التوالي (0.395 ،0.334 ،0.474،0 ،0.202). اما العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والرصيد النقدي والنقد الى الموجودات فقد كانت علاقة سلبية وغير معنوية .عليه تستدل الباحثة على رفض فرضية العدم (H0) بالنسبة لعلاقة المسؤولية الاجتماعية بكل من نسبة المديونية ومضاعف حق الملكية ، وعدم رفض فرضية العدم فيما يخص الابعاد الأخرى.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المحور الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

يتضمن هذا المبحث أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها البحث حيث توصلت البحث الى الاستنتاجات الاتية:

1- يتبين من خلال التحليل الوصفي لعلاقة المسؤولية الاجتماعية بالاداء المالي وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة احصائيا بين المسؤولية الاجتماعية وكل من نسبة المديونية ومضاعف حق الملكية اما علاقات الارتباط بين المسؤولية الاجتماعية والاحتياطي القانوني و ROA وROE والقوة الايرادية فقد كانت إيجابية ولكنها غير معنوية اما العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والرصيد النقدي والنقد الى الموجودات فقد كانت علاقة سلبية وغير معنوية .

ب- التوصيات

1- قيام ادارة المصارف باشراك العاملين بدورات تدريبيه لتطوير مهاراتهم في مجال تطوير المسؤولية الاجتماعية الداخلية ودعم المجتمع خاصة من هم في تماس مباشر مع الزبائن سواءً أكانوا مدراء أقسام أو موظفين فيها، من اجل اطلاع على كل هو جديد عالمياً في مجال الخدمات فضلا عن ادخال تحسينات وتعديلات على الخدمة المقدمة بما يماثل التطورات في خدمات المصارف المنافسة وتلائم حاجات ورغبات الزبائن المتجددة باستمرار.

2- قيام ادارة المصارف بالعمل على تنشيط الأنشطة الاجتماعية في المصرف لمواكبة التطورات الاجتماعية عالميا وذلك من خلال اطلاعها على كل ما هو جديد في مجال الاعمال الخيريه وتوفير البنية الملائمة لافراد المجتمع.

3- ضرورة قيام ادارة المصرف بالعمل على زيادة الوعي الاجتماعي لدى الزبائن الموظفين ونشر ثقافة الخدمة الاجتماعية وبالتالي سوف تكون صورة وسمعة جيدة عن المصرف وخدماته في ذهنية الزبون وبذلك سينعكس ايجابياً على اداءه المالي وبالتالي الحصة السوقية للمصرف.

Sources

A-**BOOK**

1- Sartono, A. (2009). The Financial Management Theory and Applications (4th ed.). Yogyakarta: BPFE.

2- Pandey, I.M. (2007). Financial Management. New Delhi: Vikas Publishing.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

3- Kartasheva, A.V. and Park, S.C. (2012). Real effects of rating standards for catastrophic risks. Bank for International Settlements.

B- Messages and Thesis

1- JADI, Diara MD, 2015," AN EMPIRICAL ANALYSIS OF DETERMINANTS OF FINANCIAL PERFORMANCE OF INSURANCE COMPANIES IN THE UNITED KINGDOM", Submitted for the Degree of Doctoral of Philosophy, Faculty of Management and Law University of Bradford.

C-Articles and Research

1- Alhammadi، Abdulaziz ,(2018)," CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY: CONCEPTS, PERSPECTIVES, AND LINK WITH CORPORATE PERFORMANCE: LITERATURE REVIEW", International Journal of Business and Management Review, Vol.6, No.2, pp.1-14, p 4.

2- Hamidu, Aminu Ahmadu (PhD Candidate),(2015)," Corporate Social Responsibility: A Review on Definitions, Core Characteristics and Theoretical Perspectives", Mediterranean Journal of Social Sciences MCSER Publishing, Rome-Italy, Vol 6 No 4 ,p85.

3- Husted, B. W. & Allen, D. B. (2006) 'Corporate social responsibility in the multinational enterprise: strategic and institutional approaches', Journal of International Business Studies, 37(6): 838-849.

4- Crane, A., Matten, D., and Spence, L.J., 2013, 'Corporate Social Responsibility: Readings and Cases in a Global Context', 2/e. Abingdon: Routledge.

5- Ukhriyawati, Catur F. , Ratnawati, Tri ., Riyadi ,Slamet ., 2017," The Influence of Asset Structure, Capital Structure, Risk Management and Good Corporate Governance on Financial Performance and Value of The Firm through Earnings and Free Cash Flow As An Intervening Variable in Banking Companies Listed in Indonesia Stock Exchange", International Journal of Business and Management; Vol. 12, No. 8.

6- Cole, C. R., He, E., McCullough, K. A., Semykina, A., & Sommer, D. W. (2011). An empirical examination of stakeholder groups as monitoring sources in corporate governance. Journal of Risk and Insurance, 78(3), 703- 730.

7- Eling, M., and Schmeiser, H. (2010). Insurance and the credit crisis: Impact and ten consequences for risk management and supervision. The Geneva Papers, 35, 9-34.

8- Fatihudin, Didin, Jusni, Mochklas, Mochamad,2018," HOW MEASURING FINANCIAL PERFORMANCE", Volume 9, Issue 6, June 2018, pp. 553-557.

9- Heal, Geoffrey," Corporate Social Responsibility ñ An Economic and Financial Framework", Search Conference the Monte Paschi Vita, Columbia Business School December 2004.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

10- Barnea, Amir., Rubin, Amir.," Corporate Social Responsibility as a Conflict Between Shareholders", Journal of Business Ethics (2010) 97:71–86.

11- Turker, D. (2009). Measuring corporate social responsibility: A scale development study. Journal of Business Ethics, 85, 411–427. doi:10.1007/s10551-008-9780-6.

12- Yoona, Borham . , Chung, Yeasun., "The effects of corporate social responsibility on firm performance: A stakeholder approach", Journal of Hospitality and Tourism Management Volume 37, December 2018, Pages 89-96.

13- Alrubaiee, Laith Salman., Aladwan , Sami ., Abu Joma, Mahmoud Hussein., Idris, Wael Mohamed., Khater, Saja., Relationship between Corporate Social Responsibility and Marketing Performance: The Mediating Effect of Customer Value and Corporate Image, International Business Research; Vol. 10, No. 2; 2017.

14- Doumpos, M., Gaganis, C., & Pasiouras, F. (2012). Estimating and explaining the financial performance of property and casualty insurers: A two-stage analysis. JCC: The Business and Economics Research Journal, 5(2), 155-170.

15- Adams, M., and Buckle, M. (2003). The determinants of corporate financial performance in the Bermuda insurance market. Applied Financial Economics, 13(2), 133-143.

16- Zeitun, R., & Tian, G. G. (2007). Capital structure and corporate performance: evidence from Jordan. Australasian Accounting Business and Finance Journal,1(4).

17- Burca, A. M., and Batrinca, G. (2014). The determinants of financial performance in the Romanian insurance market. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 4(1), 299-308.

18- Nguyen, N., 2010. Competence and benevolence of contact personnel in the perceived corporate reputation: an empirical study in financial services. Corp. Reput. Rev. 12 (4), 345---356.

19- Shiu, Y. (2004). Determinants of United Kingdom general insurance company performance. British Actuarial Journal, 10(05), 1079-1110.

20- Fenn, P., Vencappa, D., Diacon, S., Klumpes, P., and O'Brien, C. (2008). Market structure and the efficiency of European insurance companies: A stochastic frontier analysis. Journal of Banking & Finance, 32(1), 86-100.